

Distr.: General
28 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 18 (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

الانسجام مع الطبيعة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 220/75، الذي طلبت فيه الجمعية إلى رئيسها أن يعقد، في دورتها السادسة والسبعين، جلسة تحاور بشأن الانسجام مع الطبيعة احتفالاً باليوم الدولي لأمتنا الأرض، في 22 نيسان/أبريل 2022، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها السابعة والسبعين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

ويسلم الأمين العام في هذا التقرير بالتقدم المحرز في فقه الأرض، ولا سيما من خلال حقوق الطبيعة والاقتصاد الإيكولوجي، وبالجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء لبلورة مساق سردي جديد لعالم متجدد تسير فيه حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع حقوق الطبيعة، ويعاد تأطير التنمية المستدامة لضمان صحة الكوكب ورفاه الأجيال المقبلة. وقد استمد مضمون التقرير من جلسة التحاور التي تضمنت عروضاً قدمها برلمانيون ومنظمات مجتمع مدني تتعاون من أجل إحداث نقلة نوعية. كما أنه يعمل على عرض مبادرات أخرى من جميع أنحاء العالم تظهر إجراءات للعيش في انسجام مع الطبيعة. ويتم التركيز على كيفية دمج القانون والاقتصاد في الطبيعة، كما يجب أن يكون حال جميع مؤسسات المجتمع البشري.



أولا - مقدمة

1 - كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن التصدعات داخل المجتمع الحديث - وهو نظام اقتصادي يرتكز على الاستغلال والتسليع اللانهائيين للعالم الطبيعي، والنزعة الاستهلاكية المتفشية في ظل فجوة الثروة الأخذة في الاتساع، وهشاشة النظم الغذائية المحلية والعالمية على حد سواء، والتعدي البشري المستمر على النظم الإيكولوجية والمناطق البرية، والأطر القانونية غير الكافية لتجنب الفوضى المناخية والانهيار البيئي، وتدفعه هذه العوامل.

2 - والواقع أن العامين الماضيين كانا تذكيرا صارخا بالكيفية التي تعرّض بها وجهات النظر العالمية المتمحورة حول الإنسان للخطر وجود جميع أشكال الحياة، البشرية وغير البشرية، على هذا الكوكب. ويحذر العلماء من أننا دخلنا الانقراض الجماعي السادس⁽¹⁾. وأصبح تطوير سرد جديد لإعادة ربط جنسنا البشري بالعالم الطبيعي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

3 - وفي هذا السياق، اتخذت الجمعية العامة، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، القرار 220/75. وفي هذا القرار الثاني عشر بشأن الانسجام مع الطبيعة، طلبت الجمعية العامة إلى رئيسها أن يعقد، في الدورة السادسة والسبعين، جلسة تحاور احتفالاً باليوم الدولي لأمننا الأرض في 22 نيسان/أبريل 2022، بمشاركة الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والخبراء المستقلين والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. وكان الموضوع هو "الانسجام مع الطبيعة والتنوع البيولوجي: مساهمات الاقتصاد الإيكولوجي والقانون المتمحور حول الأرض".

4 - وشهدت جلسة التحاور لعام 2022، لأول مرة، مشاركة نشطة من برلمانيين وسياسيين من إسبانيا والبرازيل وبنما وكندا والمكسيك ونيجيريا. وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، يقود هؤلاء البرلمانيون والسياسيون الجهود الرامية إلى الاعتراف بحقوق الطبيعة⁽²⁾ في بلدانهم وتنفيذ الاقتصاد الإيكولوجي، من أجل مستقبل تعيش فيه البشرية مرة أخرى في ظل احترام أمننا الأرض وفي انسجام مع الطبيعة. وكانت هذه الشراكة واضحة طوال فترة الحوار، حيث عملت منظمات المجتمع المدني والبرلمانيون معا في حلقات نقاش وقدموا عروضاً عن المبادرات القطرية.

5 - وبالإضافة إلى المشاركين في حلقة النقاش البالغ عددهم 18 مشاركا الذين حضروا شخصياً، أرسل سبعة متكلمين أشرطة فيديو مسجلة مسبقاً شوهدت خلال الجزء المتعلق بأصحاب المصلحة من الحوار، وهم: نائب رئيس اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، وأساتذة من جامعة تولون، فرنسا، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني من الأرجنتين وأوغندا، وبرلمانيون من سويسرا. وتناولوا أهمية تمثيل جميع عناصر التنمية المستدامة قانونياً وعلى قدم المساواة، وشرحوا العملية التشريعية لاعتماد حقوق الطبيعة في بلدانهم.

6 - وشدد المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة اتخاذ إجراءات تعاونية للتخفيف من حدة الأزمة المتعددة الجوانب على كوكب الأرض. وتمثل أوجه التقدم الواعدة التي أحرزوها في فقه الأرض، ولا سيما

(1) www.sciencedaily.com/releases/2022/01/220113194911.htm

(2) في النص الإنكليزي، مُيِّزَت كلمة "Nature" حيث كُتِبَ حرف "N" بصيغته الكبيرة لا الصغيرة، على سبيل الاعتراف بالطبيعة، وأدرجت الكلمة على هذا النحو في الفقرة التاسعة والعشرين من ديباجة قرار الجمعية العامة 235/73، وفي التقريرين السابقين للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة (انظر A/74/236 و A/75/266).

من خلال القانون المتمحور حول الأرض والاقتصاد الإيكولوجي، سردا ناشئا تم تشجيعه لأكثر من عقد من الزمان وتم رسم مساره من خلال برنامج الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة.

ثانيا - أبرز ملامح جلسة التحوار لعام 2022 بشأن الانسجام مع الطبيعة

7 - في ملاحظاته الافتتاحية، أقر رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، عبد الله شهيد، بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تدعو إلى عالم يعيش في انسجام مع الطبيعة. وشدد على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 سيتطلب تحولا في تفكيرنا ونهجنا وممارنا الإنمائي. وشدد على أن قوانيننا يجب أن تعكس فهمنا للحقوق، بما في ذلك الحق في العيش في انسجام مع الطبيعة.

8 - وقد دعانا رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، لويس ألبرتو آرسلي كاتاكورا، إلى التفكير مليا في علاقتنا مع أمتنا الأرض واستعادتها. وقال إن النماذج الاقتصادية والهيكلية الجديدة ضرورية لتحديد حلول لأزماتنا الحالية، وأشار إلى اقتصاد جديد لأمتنا الأرض يقوم على المعرفة المجتمعية والحقوق الجماعية وإطار من الثقافات والكائنات المتنوعة. وأعلن أن بلده يعترم تشكيل مجموعة من أصدقاء الانسجام مع الطبيعة بغية تقديم مقترحات تحويلية وعملية المنحى للاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية، تركز على الإنصاف والعدالة الاجتماعية والإيكولوجية.

9 - وسلطت نائبة الرئيس ووزيرة التحول الإيكولوجي في إسبانيا، تيريزا ريبيرا، الضوء على مبادرة برلمانية للاعتراف بالشخصية القانونية لبحيرة مار مينور، وهي أكبر بحيرة مياه مالحة في أوروبا، كحل جديد لحماية أمتنا الأرض. وأشارت إلى عمل منظمات المواطنين المحلية لإصلاح النظم الإيكولوجية للبحيرة ودعتنا إلى الاعتراف بضعفنا في مواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

10 - وشددت ماري توسان، عضوة برلمان الاتحاد الأوروبي، على الحاجة إلى إحداث نقلة نوعية في النظم السياسية والقانونية للاتحاد الأوروبي لإعادة تصميم علاقتنا مع الطبيعة من علاقة هيمنة إلى علاقة انسجام. وأوضحت أن مثل هذا التحول سيتطلب تغييرا ثوريا في قوانيننا وسياستنا واقتصادنا، للعيش ضمن حدود كوكبنا. ويمكن رؤية مثل هذا التغيير التحويلي بالفعل في أمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، فإنها تعمل على ترسيخ مثل هذه النقلة النوعية في القانون الأوروبي.

11 - وأشارت وزيرة خارجية منطقة بروكسل العاصمة المسؤولة عن التحول الاقتصادي والبحث العلمي، باربرا تراخت، إلى أن بلجيكا تحرز تقدما نحو التغيير التحويلي من خلال الانتقال الاقتصادي المعروف باسم "الاقتصاد المتحول". ويتمثل الانتقال في إعداد الجهات الفاعلة الاقتصادية ودعمها وتثقيفها حتى تتمكن من وضع نماذج أعمال تعكس القيم الاجتماعية والبيئية المثالية. وكان النموذج الاقتصادي المسمى نموذج "بروكسل الطّوق" يوجه تعافي المنطقة بعد كوفيد-19، ويلبي الاحتياجات الاجتماعية لحياة مزدهرة ومتوازنة داخل حدود الكوكب. ودعت السيدة تراخت إلى إعادة الاتصال بالأرض من خلال نماذج اقتصادية جديدة.

12 - ووصفت نائبة رئيس قضاة محكمة أراضي الماوري في نيوزيلندا، كارين فوكس، قانون تي أوا توبوا (تسوية مطالبات نهر وانغاونوي 2017) لعام 2017 وارتباط أجداد شعب وانغاونوي إيوي بالنهر، الذي يحدد هويتهم القبلية. وقالت إنه تم إحراز تقدم في تنفيذ التسوية، وشكلت كيانات إدارية، وسيتم قريبا تعميم مشروع خطة استراتيجية على الجمهور. وتعترف التسوية بالحقوق القبلية في حماية وإدارة نهر وانغاونوي، وتعترف بالنهر ككيان حي، وتخلق وعيا عاما بثقافة الماوري ومعارفهم، إضافة إلى علاقة الأجداد بين الماوري والنهر.

- 13 - ووصفت كاميللا زاراتي، منسقة لجنة المؤتمر الدستوري لشيلي المعنية بالبيئة وحقوق الطبيعة والمشاعات الطبيعية والنموذج الاقتصادي، العملية الدستورية. وشرحت رؤية البلد في أن يكون دولة متعددة القوميات والثقافات والإيكولوجيا، ووصفت الإجراءات التي اتخذها المؤتمر الدستوري للاعتراف بحقوق الطبيعة وحقوق الحيوان. وحددت أهدافا لإلغاء خصخصة موارد المياه والموارد الطبيعية المشتركة، وإنشاء هيئات حكومية جديدة، مثل محكمة مستقلة لحماية الطبيعة.
- 14 - ووصف مانجيري سوبين، وهو مدافع عن حقوق الطبيعة وأستاذ قانون في معهد المسيح (يعتبر جامعة) في الهند، التقدم الذي أحرزه نظام المحاكم في البلد في تعزيز فقه الأرض. وسلط الضوء على الأهمية الاجتماعية والثقافية للبيئة بالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية، كما لوحظ في شتى قضايا المحاكم، وقوانين رعاية الحيوان، والجهود المبذولة لضمان حقوق الشخصية الاعتبارية والوصاية على نهريين في الهند. وأوضح أن فقه الأرض في الهند قد تطور من خلال نظام المحاكم، وليس من خلال التشريعات الوطنية التي توفر حقوقا للطبيعة ككل في آن واحد.
- 15 - وعموما، حثت الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات تحويلية دون إبطاء لمكافحة الأزمات الإيكولوجية المتعددة. وأقرت بأن إعطاء الأولوية للمكاسب الاقتصادية على حساب حماية البيئة كان أمرا سيئا بالنسبة للعالم الطبيعي والبشرية على حد سواء. وشددت على أن إعادة تشكيل مستقبل النماذج الاقتصادية والنظم المالية أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.
- 16 - وشددت الدول الأعضاء كذلك على أن دورة الإنتاج والتخلص الدائمين تحول دون تهيئة بيئة صحية وتؤثر تأثيرا مباشرا على علاقتنا مع أمننا الأرض. وشددت على الحاجة إلى تعزيز نقلة نوعية عالمية من خلال تسخير الزخم لحماية أمننا الأرض. وسيكون التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار أمورا محورية لإصلاح علاقتنا المتصدعة مع الطبيعة وإنشاء سرد جديد يركز على الأرض.
- 17 - وسلطت الدول الأعضاء الضوء أيضا على تنوع البلدان ذات الثقافات واللغات المختلفة التي تتمتع تاريخيا بعلاقة إيجابية مع أمننا الأرض استنادا إلى المعارف التقليدية. وبالنسبة للكثيرين، فإن أمننا الأرض هي الكيان البدائي، ومصدر الحياة الذي يجب احترامه وحمايته ورعايته. وإن رد الجميل لأمننا الأرض هو عنصر أساسي في تراثهم الثقافي. وتعكس تقاليدهم رابطة عميقة مع الطبيعة الأم وترابطهم معها. وتعكس ثقافتهم ولغاتهم التزاما روحيا ثابتا برعاية الطبيعة ومحبتها واحترامها، وهذا الالتزام يؤدي إلى إعطاء الطبيعة شخصية اعتبارية.
- 18 - وفي هذا السياق، ركزت حلقتنا نقاش من جلسة التحاور على القانون المتمحور حول الأرض لحماية التنوع البيولوجي في انسجام مع الطبيعة، وعلى الاقتصاد الإيكولوجي لحماية التنوع البيولوجي في انسجام مع الطبيعة، بمشاركة المديرية التنفيذية للمركز الإقليمي للخبرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة والأستاذة في جامعة كارولينا الساحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، باميللا مارتين، كمديرة للنقاش.
- 19 - ولاحظت السيدة مارتين، في كلمتها أمام حلقتي النقاش، أننا بحاجة إلى تغييرات منهجية في القانون والنماذج القانونية من شأنها أن تدمج نظمنا القانونية في أحضان أمننا الأرض، وبالتالي تعكس حقيقة أن النظم البشرية والإيكولوجية متشابكة بشكل لا ينفصم.
- 20 - وقدمت فانيسا هاسون دي أوليفيرا، مؤسسة منظمة ماباس، وعضو مجلس مدينة فلوريانوبوليس بالبرازيل، ماركوس خوسيه دي أبرو، بصفتها مشاركين في حلقة النقاش، عملهما من أجل تنفيذ نماذج

حقوق الطبيعة والحياة الجيدة في جميع أنحاء البرازيل. وفي عام 2018، أصدرت مدينتا بونيتو وبودالو قوانين بشأن حقوق الطبيعة، وتلتها مدينة فلوريانوبوليس في عام 2019. وأوضح السيد دي أبرو أن هذا القانون يطبق في فلوريانوبوليس من خلال ولاية زراعية إيكولوجية.

21 - وعرضت الرئيسة والمؤسسة المشاركة للمرصد الدولي لحقوق الطبيعة، يني فيغا، وعضو البرلمان، ألكسندر بولريس، بوصفهما مشاركين في حلقة النقاش، أعمالهما الرامية إلى الاعتراف بحقوق الأدهار في كندا. ووصفت السيدة فيغا العملية التي يقوم عليها الفرار التوأم بالذان يعترفان بالشخصية القانونية لنهر ماغباي وأهميته لمجتمعات السكان الأصليين، فضلا عن أحدث أعمالهم بشأن حقوق نهر سانت لورانس. وقال السيد بولريس إن الغرض الأساسي من مشروع حقوق نهر سانت لورانس هو المصالحة مع الأمم الأولى وتجاوز محورية الإنسان.

22 - وعرضت كلوديا برينديس، مديرة عمليات مركز قانون الأرض في المكسيك، وعضو الكونغرس المحلي من المكسيك، ماكس كوريا، بصفتها مشاركين في حلقة النقاش، أعمالهما الرامية إلى تعزيز القانون الوطني لحماية الأرض في المكسيك. وسلطت السيدة برينديس الضوء على عمل التقاضي الاستراتيجي وعيادات حقوق الطبيعة. وأوضح السيد كوريا كيف أن الاعتراف بحقوق الطبيعة ينطوي بطبيعته على الاعتراف بالرؤى الكونية للشعوب الأصلية.

23 - وناقش عميد كلية الفقه بجامعة غواياكيل في إكوادور، ليونيل فوينتيس، القرار الرائد للمحكمة الدستورية في إكوادور في قضية لوس سيدروس. ورأت المحكمة أن للطبيعة حقوقا بموجب دستور إكوادور، وأن أنشطة التعدين قد انتهكت حقوق غابة لوس سيدروس. وألغيت الرخصة البيئية وتصاريح المياه اللازمة للتعدين، وطبقت المحكمة المبدأ التحوطي لحماية التنوع البيولوجي للغابات وحظر أي نشاط استخراجي.

24 - وقام عالم الزراعة وخبير المحاكاة الحيوية في التنمية الريفية بجامعة إقليم الباسك في إسبانيا، هيرناندو برنال، باستكشاف حقوق الطبيعة من خلال عدسة المحاكاة الحيوية. وأوضح السيد برنال أن المحاكاة الحيوية هي علم متعدد التخصصات وشامل يسهل التعلم من الطبيعة، ووصف كيفية عمل الشبكة العالمية للمحاكاة الحيوية على إنشاء "البيوسين" أو "عصر الطبيعة" الجديد.

25 - وأعلن الأستاذ المشارك في جامعة أوريغون في الولايات المتحدة، كريغ كوفمان، عن منصة إلكترونية جديدة متاحة للجميع، وهي مرصد الفقه الإيكولوجي، الذي يوفر معلومات وبيانات عن الأحكام والسياسات القانونية في جميع أنحاء العالم المتعلقة بالفقه الإيكولوجي.

26 - وتحدث رئيس ومؤسس مؤسسة نهر إيثوب الاستثنائية، إيريكيفي ف. دافي، نيابة عن مديرة الوزارة الاتحادية للبيئة في نيجيريا، مابيل إيمانويل. ووصف السيد دافي صياغة مشروع قانون لعام 2019 بشأن حقوق نهر إيثوب في محاولة لجعل النهر أول نظام إيكولوجي في أفريقيا يتم الاعتراف به ككيان حي له حقوق قانونية.

27 - وناقشت المديرة التنفيذية لمشروع Leatherback، كالي فيلينتيرف، وعضو مجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية لبنا، خوان ديبغو فاسكيز، بوصفهما مشاركين في حلقة النقاش، إقرارهما الرائد لقانون وطني بشأن حقوق الطبيعة في بنما وعملهما التعاوني مع مجتمعات السكان الأصليين. وأشارت السيدة فيلينتيرف إلى الآثار الضارة للغاية العابرة للحدود للقوى البشرية المنشأ على الحياة البحرية في بحار البلد. ودعا السيد فاسكيز الدول المجاورة إلى الانضمام إلى بنما في الاعتراف بحقوق الطبيعة.

28 - وناقش عمدة لوس ألكازاريس في إسبانيا، ماريو سيرفيرا، وأستاذة فلسفة القانون في جامعة مورسيا، إسبانيا، تيريزا فيسنتي، بصفتها مشاركين في حلقة النقاش، الجهود الجماعية الشجاعة للمجتمع المدني في مورسيا للاعتراف بحقوق بحيرة مار مينور. وفي 5 نيسان/أبريل 2022، صوت مجلس النواب الإسباني بأغلبية ساحقة على التعجيل بصياغة قانون بحيث تتمتع بحيرة مار مينور بالشخصية القانونية، وبالتالي تصبح أول نظام إيكولوجي في أوروبا له حقوقه الخاصة.

29 - وشاركت محامية تدعى مارسيليا بيكسوتو في أول قانون لحقوق الطبيعة في البرازيل وتشارك حاليا في تنفيذه في الاقتصاد التضامني. وشرحت كيف يتشابه فقه الأرض والاقتصاد الإيكولوجي، مستخدمة أمثلة عملية مثل عمل حراس البذور، والإيكولوجيا الزراعية، وحركة شعبية لإنشاء اقتصادات تضامنية محلية في مجتمعات مثل بونيتو، البرازيل.

30 - وركزت كيت راوورث، المؤلفة والمؤسسة المشاركة لمختبر عمل الاقتصاد الطوقي، على كيفية إحراز تقدم في التحول في تفكيرنا نحو نماذج جديدة وأهداف جديدة للقرن الحادي والعشرين. وقدمت عرضا بشأن نموذج الاقتصاد الطوقي، وهو إطار مرئي لتلبية احتياجات جميع الناس دون تجاوز حدود الكوكب التسعة المعترف بها علميا، والازدهار في الفضاء بين الأساس الاجتماعي (أي تلبية احتياجات جميع الناس) والسقف البيئي (أي حدود الكوكب) وبالتالي تغيير شكل التقدم بحيث لا يعود يتمحور حول النمو المتزايد باستمرار.

31 - وكررت ميغان إيغلر، وهي زميلة في قيادة مشروع العلاقة بين البشر والأرض ومرشحة لنيل درجة ما بعد الدكتوراه في معهد غوند للبيئة بجامعة فيرمونت في الولايات المتحدة، التعبير عن الحاجة إلى الاقتصاد الإيكولوجي للقرن الحادي والعشرين. وانتقدت الرأسمالية القائمة على النمو والتي جانست هوياتنا وقيمنا كمستهلكين بينما تجاهلت كيفية ارتباطنا ببعضنا البعض وبالطبيعة.

ثالثا - التقدم المحرز في القانون المتمحور حول الأرض وحقوق الطبيعة

32 - كانت العروض والمداخلات التي قدمت خلال جلسة الحوار بمثابة تذكير في الوقت المناسب بالوتيرة المتسارعة التي تطور بها كل من القانون المتمحور حول الأرض والاقتصاد الإيكولوجي في السنوات الأخيرة. ويبرز صعودهما الكيفية التي يتعامل بها القانون البيئي مع الطبيعة كشيء، وكيف أن العناصر الطبيعية هي مجرد سلع للاقتصاد الليبرالي الجديد.

33 - وكما توضح البروفيسورة آنا غرير في مقال نشر في مجلة حقوق الإنسان والبيئة، "في القانون، كما هو الحال في العلم، يشكل "الإنسان العقلاني" الحديث "المركز" المعرفي المحاط بـ "بيئته" التي تُفهم على أنها مجرد "مادة" موجودة"⁽³⁾. وهذه النظرة للعالم هي التي أدت إلى الانهيار الإيكولوجي الذي يعرض للخطر جميع أشكال الحياة، البشرية وغير البشرية، على هذا الكوكب.

34 - وعلى النقيض من تلك النظرة للعالم، يعترف نموذج حقوق الطبيعة بالشخصية القانونية للطبيعة، ويؤكد على القيمة الجوهرية للطبيعة، ويتقاسم القيم المشتركة مع الاقتصاد الإيكولوجي ويسير جنبا إلى جنب مع حقوق الإنسان. وتتمثل روح هذه القوانين في السماح للطبيعة بالوجود والنماء والازدهار، تماما مثل البشر، الذين هم جزء من الطبيعة.

(3) https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2429289

35 - وقد وفر اعتماد تشريعات حقوق الطبيعة والاقتصاد الإيكولوجي رؤية تعددية ومتكاملة للعيش في انسجام مع الطبيعة، تقوم على أنطولوجيا الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية التي تعيش مع الطبيعة منذ آلاف السنين. وتعمل مجموعة فقه الأرض على تحويل التقاليد القانونية العقلانية السائدة التي تأسست في الأنثروبوسين واسترشدت بشكل أساسي بالفكر الغربي الذي فصل البشر عن العالم الطبيعي.

36 - وعلى مدى العقد الماضي، اعترف 40 بلدا⁽⁴⁾ بحقوق الطبيعة من خلال أكثر من 200 تشريع وقضية. وقد كانت أمريكا اللاتينية في الطليعة، حيث حدثت معظم هذه القضايا في إكوادور، تليها كولومبيا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين.

37 - وتحذو أفريقيا والقارات الأخرى حذوها. فأوغندا، على سبيل المثال، أصبحت أول دولة في أفريقيا تعترف بحقوق الطبيعة في التشريعات الوطنية، وذلك بفضل جهود البرلمانين العاملين مع منظمات المجتمع المدني المحلية التالية: منظمة المدافعين عن الموارد الطبيعية والتنمية، والمعهد الأفريقي للثقافة والإيكولوجيا، ومؤسسة غايا. ويؤكد إدراج حقوق الطبيعة بموجب القسم 4 من قانون البيئة الوطني (2019) على أن حقوق المواطنين في التمتع ببيئة صحية لا يمكن تحقيقها ما لم تتم حماية صحة الطبيعة الأم نفسها. وعلاوة على ذلك، في غور ألبرت في أوغندا، حيث يتعرض التنوع البيولوجي الفريد للتهديد من شركات الطاقة العملاقة التي تستعد لاستخراج أكبر مخزون نفطي بري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تحرز مجتمعات باغونغو المحلية تقدما جديدا. وأصدر مجلس مقاطعة بوليسا، في أواخر عام 2020، مرسوما يعترف بأنظمة الحوكمة العرفية المتمحورة حول الأرض كحجر زاوية لحماية الأرض والعيش في انسجام مع الطبيعة.

38 - ويعترف الآن بحقوق الطبيعة في مجموعة متنوعة من النظم القانونية، بما في ذلك النظم القائمة على تقاليد القانون المدني (26 دولة)، والقانون المختلط (8 دول)، والقانون العام (6 دول). وتقدم كندا مثلا على أعمال حقوق الطبيعة في دولة ذات قانون مختلط. وتطبق مقاطعة كيبيك تقاليد القانون المدني في معظم المناطق، في حين أن المقاطعات والأقاليم الأخرى تطبق تقاليد القانون العام، وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين هاذين النظامين القانونيين، فقد تم الاعتراف بحقوق الطبيعة في كل منهما.

39 - وقد تحقق اعتماد تشريعات حقوق الطبيعة في جميع فروع الحكومة - التنفيذية والتشريعية والقضائية - وكذلك من قبل الجمعيات المؤسسية والمجالس القبلية للسكان الأصليين. وحتى الآن، تحقق أهم اعتراف بحقوق الطبيعة من خلال القناة التشريعية، تليها القناة القضائية، والقناة التنفيذية، والجمعيات المؤسسية، والمجالس القبلية للسكان الأصليين.

40 - وفي البلدان التي تطبق تقاليد القانون العام، تكون السلطة التشريعية هي القناة الأكثر اختيارا، بينما تستخدم القنوات التشريعية والقضائية على السواء في البلدان التي تطبق تقاليد القانون المختلط. وفي جميع الحالات، فإن وعي القضاة والمحامين والحقوقيين وقدرتهم على اتخاذ قرار فعال بشأن حقوق الطبيعة وإعمالها هما عاملان حاسمان. وفي بعض البلدان، يتمتع القضاة والمحامون والحقوقيون بسلطة أفضل

(4) الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وأوغندا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، والسويد، وسويسرا، وتشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

من بلدان أخرى من أجل إعمال حقوق الطبيعة بفعالية، مما يعكس الاختلافات في الأطر القانونية والعلاقات الاجتماعية والثقافية مع الطبيعة.

41 - ولا بد من الإشادة بالدور القيادي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في النهوض بحقوق الطبيعة. وكثيرا ما تشجع في عملية صياغة التشريعات المقترحة، التي يتناولها بعد ذلك مسؤول سياسي أو حزب سياسي وتعتمدها هيئة تشريعية بالشكل الذي تراه الهيئة مناسبة. ففي كندا، على سبيل المثال، اعتمد المشرعون المنتخبون قانونا اتحاديا، بينما يتوقع في إسبانيا دخول قانون وطني يعترف بحقوق كيان طبيعي حيز النفاذ في الأشهر المقبلة. وفي كلتا الحالتين، يتعلق التشريع بالمسطحات المائية.

42 - وفي بعض البلدان، يعترف بحقوق الكيان الطبيعي من خلال قرارات المحاكم. وهذه هي الحالة على الأخص في كولومبيا وإكوادور (بدعم من الحقوق الدستورية للطبيعة) والهند. وفي حالات أخرى، تعترف بالحقوق اتفاقات بين الحكومات والشعوب الأصلية، كما هو الحال في نيوزيلندا، حيث اتفقت الحكومة مع الماوري على الاعتراف بالشخصية القانونية لنهر وانغانوي.

43 - وتقر الدول التي تعترف بالدور الرئيسي للشعوب الأصلية بأن المعارف والممارسات التقليدية تستند إلى فهم تم اختياره على مر الزمن للترابط بين مكونات الطبيعة التي تشكل نظام الحياة على الأرض. وإن العلاقة التي تربط الشعوب الأصلية بالطبيعة غير البشرية متجذرة في التفاعلات المجتمعية وأنماط الحياة، التي تطورت على مدى أجيال ودهور كثيرة جدا. ولذلك، فإن تعيين أوصياء قانونيين أو أوصياء أسلاف من هذه المجتمعات لتمثيل الكيان الطبيعي المحمي من خلال إعطائه صوتا وبالتالي ضمان الاعتراف بحقوقه القانونية أمر بالغ الأهمية. وهذا الاعتراف جزء من عملية إنهاء الاستعمار ويرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز علاقة متناغمة مع الطبيعة.

44 - والعلاقة التي تربط الشعوب الأصلية بالطبيعة غير البشرية ليست حكرها عليها. ووصف العديد من الدول الأعضاء المشاركة في جلسة التفاوض علاقتها الوثيقة تاريخيا مع الطبيعة. وفي بعض الحالات، يكون الأوصياء القانونيون المعينون لحماية الطبيعة هم السكان المحليون الذين ارتبطوا بأمننا الأرض، والذين يفهمون أنهم أعضاء في مجتمع الحياة الوحيد ويقفون على استعداد للعمل كأوصياء عليها وحماة لها.

45 - وثمة اتجاه آخر يتمثل في ارتفاع عدد تشريعات حقوق الطبيعة، استنادا إلى مجموعة التشريعات الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاق باريس، على سبيل المثال لا الحصر.

46 - كما أن الصلة التي لا تنفصم عراها بين حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة قد برزت وأعيد تأكيدها خلال الاحتفال بمرور 50 عاما على صدور إعلان ستوكهولم، الذي عقد يومي 2 و 3 حزيران/يونيه، في إطار حوار قيادة بشأن موضوع "التأمل في الحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع". واعترفت التوصية الأولى لحوار القيادة بالنداءات العاجلة الموجهة إلى الحكومات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة على حد سواء⁽⁵⁾.

(5) <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/40079/S50%20Emerging%20Recommendations20and%20Key%20Messages.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

- 47 - ومن الأمثلة البارزة الأخرى قرار الجمعية العامة 292/64، الذي بادرت به دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وفي القرار، أقرت الجمعية العامة صراحة بحق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي وأقرت بأن الحصول على مياه شرب نقية وعلى الصرف الصحي ضروري لإعمال جميع حقوق الإنسان.
- 48 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، اعترفت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في فتاها OC-23/17، بالحق في بيئة صحية كحق مستقل محمي بموجب المادة 26 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة 11 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذكرت المحكمة أن الحق في بيئة صحية "هو حق أساسي لوجود البشرية" وأنه "كحق مستقل، [...] يحمي مكونات البيئة، مثل الغابات والأنهار والبحار، بوصفها مصالح قانونية في حد ذاتها، حتى في غياب اليقين أو الدليل على وجود خطر على الأفراد". وشددت المحكمة على ضرورة حماية الطبيعة والبيئة نظرا لأهميتهما بالنسبة لجميع الكائنات الحية الأخرى التي يُتقاسم معها الكوكب، والتي تستحق الحماية في حد ذاتها.
- 49 - وفي 28 تموز/يوليه 2022، اعتمدت الجمعية العامة قرارها التاريخي 300/76، الذي اعترفت فيه بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة باعتباره حقا من حقوق الإنسان. وسلمت أيضا بأن أثر تغير المناخ، والإدارة والاستخدام غير المستدامين للموارد الطبيعية، وتلوث الهواء والتربة والماء، والإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وما ينتج عنها من فقدان التنوع البيولوجي، وتراجع الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية هي أمور من شأنها أن تؤثر في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وأن للأضرار البيئية آثارا سلبية، مباشرة وغير مباشرة، في التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان. ويدعو القرار، الذي يستند إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 13/48، الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال وغيرها من أصحاب المصلحة إلى كفالة بيئة نظيفة وصحية ومستدامة للجميع.
- 50 - واستكمالاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحتراما للمسطحات المائية، أطلقت منظمات المجتمع المدني مبادرتين في عامي 2020 و 2022، تدعوان الأمم المتحدة إلى صياغة إعلان عالمي لحقوق الأنهار⁽⁶⁾ وإعلان عالمي لحقوق المحيطات⁽⁷⁾.
- 51 - وتتلقى الدول الأعضاء الدعم من المؤسسات والمنظمات في جميع أنحاء العالم في تعزيز الاعتراف بحقوق الطبيعة في السياسات⁽⁸⁾. فعلى سبيل المثال، في 25 أيار/مايو، اعتمد الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، في اجتماعه العام، ورقة سياسة بعنوان "دور الأخصائيين الاجتماعيين في النهوض بعالم إيكولوجي اجتماعي جديد". ويدعو الاتحاد في هذا الإعلان إلى توسيع نطاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحالي ليصبح إطارا شاملا للحقوق يشمل حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية وحقوق النظم الإيكولوجية وحقوق الطبيعة الأوسع نطاقا من أجل مكافحة الأزمات العالمية لتغير المناخ والجوائح، من خلال بناء عالم "إيكولوجي اجتماعي" جديد⁽⁹⁾.

(6) www.rightsofrivers.org/

(7) www.theoceanrace.com/en/news/13061_The-Ocean-Race-launches-campaign-for-a-Universal-Declaration-of-Ocean-Rights.html

(8) <http://harmonywithnatureun.org/rightsOfNaturePolicies/>

(9) www.ifsw.org/the-role-of-social-workers-in-advancing-a-new-eco-social-world/

52 - وأخيراً، حدث اتساع في فئات الكيانات الطبيعية ذات الحقوق المعترف بها، بدءاً من النظم الإيكولوجية ووصولاً إلى النباتات والحيوانات غير البشرية. وفي السنوات الأخيرة، تم الاعتراف بالجبال والمرتفعات والأنهار الجليدية والقمم والمنتزهات الوطنية كأشخاص اعتباريين. وفي بعض الحالات، يعترف بالطبيعة ككل بإعلان حقوق أمنا الأرض، على سبيل المثال، عند الاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية بوصفها من ذوي الحقوق، أو عند إعلان بلدية ما كمنطقة لحقوق الطبيعة.

53 - وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى النشاط المتعلق بالنظم الإيكولوجية المائية، مع الاعتراف بالمسطحات المائية، مثل الأنهار وروافدها، والبحار، والبحيرات، والينابيع الطبيعية، والأراضي الرطبة، والشعاب المرجانية، كأشخاص اعتباريين. ويقدم القسم التالي تحليلاً موجزاً لأربعة مسطحات مائية لتوضيح الدور الهام الذي لعبته في مجال فقه الأرض السريع التطور والإطار القانوني المتعلق بحقوق الطبيعة.

رابعاً - أمثلة على الحقوق القانونية المتزايدة للأنهار وغيرها من المسطحات المائية

ألف - نهر أتراتو (كولومبيا، 2016)

54 - يتدفق نهر أتراتو في كولومبيا عبر تشوكو، وهي واحدة من المناطق العشر الأكثر تنوعاً بيولوجياً في العالم. وتشوكو هي أيضاً موطن لخمس قبائل أصلية ومجتمعات كبيرة منحدرتة من أصل أفريقي تعتمد على النهر في النقل والتجارة والاتصالات والأنشطة الثقافية وغيرها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، قدمت منظمة "الأرض الكريمة" غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان شكوى إلى المحكمة الدستورية في كولومبيا نيابة عن المجتمعات المحلية على طول نهر أتراتو.

55 - وزعمت الشكوى أن حكومة كولومبيا لم تقم بواجبها المتمثل في حماية الشعب من النتائج الضارة لعمليات التعدين غير القانونية التي تلوث النهر. واعترفت المحكمة بحقوق كل من الشعب والنهر. ودعت إلى إنشاء لجنة من الأوصياء على النهر تتقاسم المسؤولية عنها الحكومة والطوائف العرقية في منطقة تشوكو، وإلى إنشاء فريق استشاري. وفي نهاية المطاف، تم تعيين 14 وصياً.

56 - وبالنظر إلى السوابق القانونية التي أرستها هذه القضية، يمكن للمحكمة أن تعترف بجميع الأنهار في كولومبيا التي تقي بنفس معايير نهر أتراتو كأشخاص اعتباريين. وتشمل هذه المعايير وجود مصدر مياه معرض لخطر التلوث أو في حالة تلوث، وعلاقة جوهرية مع المجتمع المجاور، والحقوق البيولوجية والثقافية للنهر. ويمكن للمحاكم في بلدان أخرى استخدام نفس المعايير لحماية الأنهار.

باء - نهر وانغانوي (نيوزيلندا، 2017)

57 - نهر وانغانوي هو ثالث أطول نهر في نيوزيلندا. ويرتبط السكان الأصليون في وانغانوي إيبوي بصلة عرقية وروحية عميقة بالنهر، وكان هناك نزاع طويل الأمد حول سلطة الحكومة على مجرى النهر (بينما يخضع النهر نفسه لسلطة السلطات المحلية).

58 - وفي عام 2017، اعترف تمرير قانون تي أو توبوا (تسوية مطالبات نهر وانغانوي) لعام 2017 بوانغانوي أو تي أو توبوا على أنه "كلّ حي وغير قابل للتجزئة، ويضم نهر وانغانوي من الجبال إلى البحر، ويشمل جميع عناصره المادية والميتافيزيقية". وأنشأ القانون أيضاً تي بو توبوا، وهما وصيان، أحدهما يعينه الإيبوي والآخر يعينه التاج، لحماية مصالح النهر بشكل مشترك، وأنشأ لجانا استشارية وتخطيطية.

جيم - نهر ماغباي (كندا، 2021)

59 - في كندا، يتدفق نهر موتيشيكاو شيبو أو ماغباي عبر الجزء الشرقي من مقاطعة كيبيك وداخل نيتاسينان، الإقليم التقليدي لشعب الإينو. ويعتبر واحداً من آخر الأنهار البرية في كيبيك وموقعا رئيسيا للأنشطة الترفيهية. وفي مواجهة التطورات الكهرمائية والخطط الرامية إلى إنشاء سد على النهر، اعتمدت بلدية منطقة مينغاني الإقليمية ومجلس الإينو في إكوانيتشيت قراراتين محليين مزدوجين. ويعترف كلا القرارين بتسعة حقوق تخص النهر: الحق في العيش والوجود والتدفق؛ والحق في التجديد والترميم؛ والحق في الحفاظ على سلامته؛ والحق في احترام دوراته الطبيعية؛ والحق في التطور بشكل طبيعي، والحفاظ عليه وحمايته؛ والحق في الحفاظ على تنوعه البيولوجي الطبيعي؛ والحق في أداء الوظائف الأساسية داخل نظامه الإيكولوجي؛ والحق في عدم التعرض للتلوث؛ والحق في اتخاذ الإجراءات القانونية.

60 - وسيمثل نهر ماغباي أوصياء ترشحهم بلدية المنطقة الإقليمية والإينو، وهم مخولون باتخاذ إجراءات قانونية والمطالبة بالتعويضات وتلقي وإدارة التعويضات نيابة عن النهر. وتشمل مسؤولياتهم رصد الأراضي ومشاريع التنمية التي يمكن أن تؤثر على النهر، وتتقيف الجمهور وضمان الحفاظ على النهر.

دال - مار مينور (إسبانيا، 2022)

61 - تعتبر بحيرة مار مينور، في مورسيا، إسبانيا، أكبر بحيرة مياه مالحة في أوروبا، وهي نظام إيكولوجي ساحلي مهم ووجهة سياحية شهيرة. وبعد انخفاض مستويات الأكسجين في البحيرة بشكل كبير في عامي 2016 و 2021، مما أدى إلى نفوق الآلاف من الأسماك، زادت المخاوف. ويعزى نمو الطحالب الشعيرية وانخفاض الملوحة، مما يهدد الأنواع المحلية ويفتح الباب أمام الأنواع الغازية، إلى النشاط البشري المنشأ، مثل جريان الفوسفات والنترات من النشاط الزراعي وتدفق المياه غير المعالجة من محطات تحلية المياه. ودفعت الاستجابات الحكومية غير الكافية إلى مبادرة تشريعية يقودها المواطنون تطالب بمنح مار مينور الشخصية القانونية.

62 - وفي أوائل نيسان/أبريل 2022، تمت الموافقة على القانون المقترح للنظر فيه من قبل مجلس النواب الإسباني. وبعد إصدار تقرير من لجنة التحول الإيكولوجي، في 13 تموز/يوليه، وافق مجلس النواب على القانون الذي يعترف ببحيرة مار مينور باعتبارها من ذوي الحقوق، مما يجعلها أول نظام إيكولوجي في أوروبا له حقوقه الخاصة. وسيسمح القانون لأي مواطن بطلب الانتصاف القانوني نيابة عن مار مينور وينشئ ثلاثة كيانات متميزة للعمل نيابة عن مار مينور: مدرسان وممثلون قانونيون، ولجنة مراقبة تضم أوصياء على البحيرة، ولجنة علمية. سيدخل القانون حيز التنفيذ في الأشهر المقبلة.

هاء - تحليل عام

63 - تشترك هذه المسطحات المائية في عناصر مشتركة. ويتم الاعتراف بها جميعا ككيانات حية يرتبط البشر بها علاقة تكاملية، بدلا من كونها أشياء يتعين استغلالها. وإلى جانب الحق في الدخول في إجراءات قانونية، فإن لكل مسطح مائي الحق في حماية وجوده في حالته الراهنة وفي إصلاحه عند انتهاك توازنه.

- 64 - وكانت كل حالة تمثل استجابة لبعض الصعوبات الحالية، بما في ذلك التدهور البيئي الفعلي أو المحتمل. وعلاوة على ذلك، فإن تدابير الحماية القانونية القائمة غير كافية لمعالجة الحالة، مما أدى إلى اعتماد نموذج جديد يتمحور حول البيئة.
- 65 - وتتجذر كل حالة في سياقها الاجتماعي والثقافي، وظهرت كل حالة في نظم قانونية مختلفة، تتراوح بين نظم القانون الروماني الجرمانى (كولومبيا وإسبانيا) والقانون العام (نيوزيلندا) ونظام القانون المختلط (كيبك). ومن ثم، مُنحت المسطحات المائية حقوقاً من خلال وسائل مختلفة: قرار قضائي لنهر أتراتو، وتشريع وطني لنهر وانغانوي، وقرارات محلية لنهر ماغباي، ومطالبات المواطنين بالتشريع في حالة مار مينور. وبالإضافة إلى ذلك، تم الحصول على مستوى مختلف من الحماية في كل حالة.
- 66 - وقد حفزت هذه الجهود الرامية إلى حماية الممرات المائية من خلال الاعتراف بحقوقها جهوداً أخرى. فعلى سبيل المثال، هناك مشروعاً قانونين في كندا لمنح حقوق لنهر سانت لورانس (أحدهما في البرلمان الاتحادي والآخر في الهيئة التشريعية في مقاطعة كيبك). ويقترح مشروعاً قانونين لإنشاء لجنة تعمل كوصي على النهر.
- 67 - وتوضح الحالات الأربع جميعها الترابط بين حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة. ويدين الحكم الصادر في قضية نهر أتراتو انتهاكات حق المدعي في العيش في بيئة نظيفة ومتوازنة إيكولوجياً، فضلاً عن الحق في الحصول على المياه. وبالمثل، فإن القرارات المتعلقة بنهر ماغباي تطالب بحقوق شعب كيبك في حماية البيئة، على النحو المعترف به في قانون جودة البيئة في المقاطعة. وبالمثل، تم التأكيد على الصلة بين البيئة وصحة الإنسان في التشريع المقترح بشأن مار مينور، الذي أثار أحكاماً سابقة صادرة عن المحكمة العليا في إسبانيا بشأن هذا الموضوع.
- 68 - وعلاوة على ذلك، توضح كل حالة الصلة بين الحقوق البيولوجية والثقافية وحقوق الطبيعة. وعلى مر التاريخ، كانت الأنهار تعتبر تقليدياً كيانات حية مقدسة مترابطة مع النظم الإيكولوجية الأخرى، مثل الأراضي والغابات. وقد فُقد هذا التجل في الكثير من المجتمعات الحديثة.
- 69 - وفي الحكم الصادر بشأن نهر أتراتو، ذكرت المحكمة صراحة أنها تستعير مفهوم الحقوق البيولوجية الثقافية من القانون الدولي لمواجهة ما اعتبرته أكبر تحدٍ للدستورية الكولومبية المعاصرة: حماية الطبيعة، فضلاً عن الثقافات وأشكال الحياة التي تعتمد عليها، بطريقة تفضي إلى الاعتراف بقيمتها الجوهرية. وفيما يتعلق بنهر وانغانوي، يستند قانون تي أو توبوا لعام 2017 إلى الاعتراف بالعلاقة الطويلة الأمد بين شعب وانغانوي إيوي ونهر وانغانوي، وفي حين أن القانون لا يستخدم مصطلحات الحقوق البيولوجية الثقافية، فإنه يستمد لغته بشكل كبير من مصطلحات السكان الأصليين. وترتبط قرارات نهر ماغباي أيضاً بصلة واضحة بين حقوق الطبيعة والحقوق البيولوجية الثقافية لأمة الإينُو في إكوانيتشيت.
- 70 - ومن الواضح تنوع النهج القانونية المطبقة في الاعتراف بحقوق الأنهار والنظم الإيكولوجية المائية الأخرى. فهي محمية، وينبغي أن تكون محمية، لقيمتها الجوهرية، بغض النظر عن المنفعة الاقتصادية للبشرية. ويدعم الاعتراف بحقوقها أيضاً الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في خطة عام 2030 فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وتنفيذ الغاية 6-6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، التي تهدف إلى

حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات.

خامسا - أوجه التقدم المحرز في الاقتصاد الإيكولوجي والتحركات صوب تحويل النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد

71 - بعد عامين من جائحة كوفيد-19، لا يترك ارتفاع مستوى الوعي والسياسات الناشئة مجالاً للشك في ضرورة استبدال النظام الاقتصادي الحالي الذي يصر على تحقيق النمو ببدائل إيكولوجية تغذي علاقة متناغمة بين الإنسان والعالم الطبيعي. وبناء على ذلك، التزمت الحكومات في جميع أنحاء العالم بتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مقياساً للصحة الاقتصادية وبعتماد مقاييس جديدة للتقدم.

72 - ويتسم النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد المهيمن بأنه خطي، ويركز فقط على النمو المادي بينما يتجاهل العدالة ويفشل في ضمان الإنصاف. وهو نظام جشع بطبيعته، ويغذي نفسه عن طريق تدمير العالم الطبيعي بلا هوادة. وتمثل المياه، التي يجري تحويلها الآن إلى سلعة، أحدث فرائسه.

73 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، تم لأول مرة في التاريخ تدشين مؤشر تداول للعقود الآجلة للمياه في بورصة نيويورك وسوق شيكاغو للأوراق المالية، هو مؤشر "ناسداك فيليس كاليفورنيا للمياه". ولحماية المياه لصالح الجميع، اقترح المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وضع نهج للحكومة الديمقراطية للمياه من منظور مستدام قائم على حقوق الإنسان وتنفيذ استراتيجيات تشاركية للتكيف مع تغير المناخ بدلاً من تشجيع تسليع المياه والمضاربة المالية المرتبطة بها (A/76/159).

74 - وفي 26 نيسان/أبريل 2022، أعلن العلماء أن تعديل البشرية لدورة المياه قد دفع العالم إلى ما هو أبعد من حيز تشغيل آمن لمواصلة الحياة على الأرض⁽¹⁰⁾. وتشمل إعادة تقييم حدود الكوكب للمياه العذبة الآن هطول الأمطار ورطوبة التربة والتبخر - ما يسمى بالمياه الخضراء - بالإضافة إلى الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية في العالم⁽¹¹⁾. وقد صدر تحذير صارخ من أنه لا بد من الوقف الفوري للاتجاهات والمسارات العالمية الحالية المتمثلة في زيادة استخدام المياه، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي، وتآكل التربة، وتلوث الغلاف الجوي، وتغير المناخ، وعكس اتجاهها لزيادة فرص البقاء في حيز التشغيل الآمن⁽¹²⁾.

75 - ومن الناحية الإيجابية، تجري إجراءات تحويلية على المستوى الوطني إلى جانب ظهور استراتيجيات لاقتصاد الرفاه. ويشمل ذلك تحالف اقتصاد الرفاه⁽¹³⁾ الذي تم إطلاقه في عام 2018. ويعمل التحالف على بناء زخم للتحويل الاقتصادي الذي من شأنه أن يسمح للاقتصادات بتوفير الرفاه المشترك

(10) www.nature.com/natrevearthenviron/

(11) المرجع نفسه.

(12) <https://news.mongabay.com/2022/04/freshwater-planetary-boundary-considerably-transgressed-new-research/>

(13) https://wellbeingeconomy.org/wp-content/uploads/Wellbeing-Economy-Policy-Design-Guide_Mar17_FINAL.pdf

للناس والكوكب. وفي الوقت الراهن، شكلت حكومات فنلندا وآيسلندا واسكتلندا ونيوزيلندا وويلز مجموعة حكومات اقتصاد الرفاه لدعم بعضها البعض في بناء اقتصادات تضع رفاه الناس والكوكب في المقام الأول.

76 - وخلال الأسبوع العالمي للرفاه، في الفترة 21-30 حزيران/يونيه 2021، أعلنت كندا والأمم الأصلية ذات السيادة عن إطلاق أحدث مركز للتخالف⁽¹⁴⁾.

77 - ومعظم النهج المبتكرة لتصميم السياسات الرامية إلى تعزيز اقتصاد الرفاه تأتي من الجنوب العالمي. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على سبيل المثال، يسعى "اقتصاد العيش الرغيد" إلى تهيئة الظروف التي تجعل وجود الحياة ممكناً دون مأزق التراكم الرأسمالي. وهذا النهج يولد الثروة، ولكن هذه الثروة لا تتراكم في أيدي القلة؛ بل يتم توزيعها بين جميع الذين يشكلون مجتمع الحياة. ويعزز اقتصاد العيش الرغيد تنمية الاقتصادات التعددية (العامة والخاصة والمجتمعية والمختلطة) التي تكمل بعضها البعض وتعمل معاً لتعزيز المجتمعات لتلبية احتياجات البشر والشعوب في انسجام مع الطبيعة.

78 - وفي البرازيل، اعترفت بلدية فلوريانوبوليس بحقوق الطبيعة في قانون دخل حيز النفاذ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ونتيجة لذلك، أنشأ عضو المجلس المحلي، السيد أبرو، ولاية زراعية إيكولوجية، جلبت سياسات مستدامة إلى المدينة أسفرت عن قدر كبير من التشريعات التي تحظر استخدام وتخزين مبيدات الآفات، سواء في الإنتاج الزراعي أو الثروة الحيوانية أو ممارسات إدارة الموارد الطبيعية. وتضمن الولاية الأمن الغذائي للسكان وتحسين نوعية الحياة من خلال توفير واستهلاك أغذية صحية، مما يكفل حق الإنسان في الغذاء. وتنفذ الولاية تدابير فعالة تستند إلى الاقتصاد التضامني⁽¹⁵⁾، في علاقة مباشرة بحقوق الطبيعة، وتسعى إلى ضمان مبادئ محورها الأرض وتهدف إلى احترام كرامة جميع أشكال الحياة.

79 - وفي كولومبيا، تنص الخطة الحكومية الجديدة التي اعتمدها الرئيس المنتخب حديثاً، غوستافو بيترو، في حزيران/يونيه 2022، على أنه سيتم تطوير علاقة جديدة بين المجتمع والطبيعة يتجاوز فيها الدفاع عن الحياة مصالح تراكم رأس المال الاقتصادي. وتؤكد الخطة الجديدة أن المياه ستصبح المحور المركزي لإدارة الأراضي وأن حماية المحيطات والشعاب المرجانية وأشجار المانغروف وقمم الجبال والباراموس والغابات والأنهار والأراضي الرطبة والنظام الإيكولوجي بأكمله ستكون ذات أولوية.

80 - وفي 7 حزيران/يونيه، استضاف كونغرس مكسيكو سيتي البرلمان الدولي الثاني لأمن الأرض، الذي نظمته عضو الرابطة البرلمانية "التحالف الأخضر من أجل المدينة"، خيسوس سيسما سواريز. ومن بين المسائل التي تم تناولها البدائل الاقتصادية، مثل الاقتصاد الدائري، والمسائل المتعلقة بإمدادات المياه. وكانت النتيجة اتفاقاً لتعزيز المبادرات المحلية الناجحة في جميع أنحاء العالم والاعتراف بحقوق الطبيعة وإعمالها من أجل دفع عجلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وجمع ألفريدو روخاس دياز دوران، وهو مدافع عن حقوق الإنسان ومدير مؤسسة متحدون من أجل السلام والعدالة والبيئة، أكثر من 42 سفيراً معتمداً في المكسيك من أجل هذه القضية المشتركة.

81 - وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في الفترة من 1 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر في غلاسكو، المملكة المتحدة لبريطانيا

(14) <https://weall.org/weall-can-new-wellbeing-economy-hub-launches-for-canada-and-sovereign-indigenous-nations>

(15) <https://neweconomy.net/solidarity-economy/#what-is-the-solidarity-economy>

العظمى وأيرلندا الشمالية، اقترحت الهند "حركة موحدة الكلمة" أطلقت عليها اسم "أسلوب حياة من أجل البيئة". وتظهر التقاليد والطقوس والممارسات اليومية والعديد من مهرجانات الحصاد الهندية الروابط القوية للبلد مع الطبيعة. وتتوخى حركة "أسلوب حياة من أجل البيئة" استبدال الاستهلاك الطائش والمسرف لاقتصاد "الاستخدام والتخلص" السائد، باقتصاد واع ودائري يحدده الاستخدام الواعي والمدروس. وإن التحول إلى أنماط حياة مرنة ومستدامة مطلوب ليس فقط للتعامل مع أزمة المناخ الحالية ولكن أيضا لمواجهة التحديات غير المتوقعة، مثل الجوائح المستقبلية، وتهيئة الظروف للعيش في انسجام مع الطبيعة.

82 - وعُقد المنتدى الدولي الثاني للعيش الرغيد، الذي نظمه رئيس السلام الاقتصادي في كلية غرونوبل للإدارة وجامعة غرونوبل ألب في فرنسا، بالتعاون مع السلطات المحلية والعديد من المنظمات غير الحكومية، في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022⁽¹⁶⁾. وناقشت مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة شروط التنمية المستدامة واستكشفت ما يعنيه أن نعيش حياة رغيدة. وتناول المنتدى المسألة الأساسية للرأسمالية ومختلف المبادرات التي ظهرت لاستخلاص ما يعنيه العيش الرغيد، بدءا من الرفاه المستدام، ووصولاً إلى *أوبونتو*، و*سوماك كاوساي*، و*بوين فيغير*، والصحة الاجتماعية⁽¹⁷⁾، من بين أمور أخرى. وحلل المنتدى الكيفية التي يمكن أن تصاحب بها هذه المبادرات تحولا جذريا في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، من أجل ضمان التحول من نموذج للنمو اللانهائي إلى نموذج للرعاية.

83 - وتمثل شبكة إعادة التفكير في الاقتصاد⁽¹⁸⁾ شبكة دولية يقودها الطلاب وتعمل على دعم التغيير في تعليم الاقتصاد. ويمكن أن تكون دراسة الاقتصاد في الجامعات ضيقة وغير نقدية ومنفصلة عن العالم الحقيقي. ولا يوجد مجال للمناقشة النقدية والحوار الضروري لأي طالب للتعامل مع المشاكل الاقتصادية في العالم الحقيقي. وتأسست الشبكة في عام 2011 في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتمكن الطلاب من إصلاح مناهج الاقتصاد، وتنويع الانضباط وإنهاء استعمار وبناء مجتمع من الاقتصاديين الذين يركزون على مستقبل مستدام⁽¹⁹⁾.

84 - وأكد الأمين العام، في خطابه أمام منتدى الاقتصادات الرئيسية بشأن الطاقة والمناخ، الذي عقد في 17 حزيران/يونيه 2022، أن النموذج الحالي للنمو اللانهائي في عالم من الموارد المادية المحدودة ستجرب عنه صدمة ثلاثية دائمة تتمثل في التضخم والفوضى المناخية والنزاع. وقال أيضا إن مصادر الطاقة المتجددة هي خطة السلام في القرن الحادي والعشرين.

85 - ويتمثل أحد الاتجاهات الهامة في الدعم المتزايد لمؤشر التقدم الحقيقي بوصفه مقياسا جديدا أفضل لقياس الأداء الاقتصادي والنجاح⁽²⁰⁾. وفي 30 تموز/يوليه 2021، قدمت عضوة الكونغرس في الولايات المتحدة من ولاية مينيسوتا، إلهان عمر، تشريعا يوجه وزير التجارة إلى وضع مقياس جديد حقيقي لمؤشر التقدم لقياس الأداء الاقتصادي وتحديد أولويات الميزانية وتوجيه السياسة. وإذا تم سن هذا التشريع، فإن

(16) <https://capbienvivre.org/forum-bien-vivre/international-forum-for-well-being-2022/>

(17) www.who.int/health-topics/social-determinants-of-health#tab=tab_1

(18) www.rethinkeconomics.org/about/

(19) المرجع نفسه.

(20) انظر A/75/266، الفقرة 21.

مؤشر التقدم الحقيقي سيحل محل الناتج المحلي الإجمالي بشكل فعال باعتباره المؤشر الاقتصادي الرئيسي للبلد، وهو إصلاح سعى إليه السياسيون والاقتصاديون والمجتمع المدني منذ فترة طويلة.

86 - ووفقا للرئيس وكبير الاقتصاديين في مركز الاقتصاد المستدام، جون تالبرث، وهو أحد مصممي ومؤيدي مؤشر التقدم الحقيقي:

ما يتم قياسه مهم، ولفترة طويلة جدا كانت الولايات المتحدة تقيس الأداء الاقتصادي بطريقة تخفي التكاليف المذهلة لعدم المساواة، والبنية التحتية المتداعية، وتدهور الصحة، وتلاشي النظم الإيكولوجية، وتغير المناخ السريع. لقد كنا نسعى إلى النمو من أجل النمو في حد ذاته دون أن نسأل "النمو في ماذا، ولمن، وبأي ثمن؟" وبدلا من تسجيل كل النمو على أنه إيجابي، يمكن أن يساعد مؤشر التقدم الحقيقي في تحديد القطاعات التي تحتاج إلى النمو لتحقيق تحسينات في نوعية الحياة للجميع، وما هي القطاعات التي تحتاج إلى الانكماش أو الاستبدال لأن الخسائر التي تفرضها على بقية الاقتصاد كبيرة جدا⁽²¹⁾.

87 - وفي عام 2021، واعترافا بمحدودية الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الوحيد للتقدم والرفاه المجتمعيين، نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في الأثر المحتمل الذي يمكن أن تحدثه المقاييس التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في تتبع وتحقيق تعافٍ عادل وشامل من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ خطة عام 2030. وفي عام 2022، وبناء على طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين، ستسعى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج إلى تطوير مساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تتضمن تحليلا وتقتراح توصيات تستند إلى البيانات واتساق السياسات وتنمية القدرات دعما للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030⁽²²⁾.

88 - وفي 17 كانون الثاني/يناير، ذكر الأمين العام، متحدئا في المنتدى الاقتصادي العالمي، أننا بحاجة إلى إصلاح النظام المالي العالمي حتى يتمكن من العمل لصالح جميع البلدان دون تحيز، وأنها بحاجة إلى نظام مالي عالمي ملائم للغرض المنشود⁽²³⁾.

89 - ويعمل برنامج الاقتصادات البديلة من أجل التحول التابع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية على تعزيز فهم عمليات وضع نماذج اقتصادية بديلة قابلة للتطبيق ومتساوية وسليمة إيكولوجيا والمشاركة فيها - وبعبارة أخرى، الأنشطة والعلاقات الاقتصادية التي تعطي الأولوية للأهداف الاجتماعية والبيئية وتسترشد بمبادئ وممارسات التعاون، والمساعدة الذاتية، والتضامن، والإدارة الذاتية الديمقراطية، وحقوق الإنسان⁽²⁴⁾. وأطلق معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، وهو رابطة للمهنيين الاجتماعيين لها صلات بكل مجتمع على الصعيد العالمي، مؤتمر قمة بشأن موضوع "المشاركة في بناء عالم إيكولوجي اجتماعي جديد: عدم ترك أحد خلف الركب"، عقد

(21) <https://irp.cdn-website.com/0358d1eb/files/uploaded/GPI%20Press%20Release%207-30.pdf>

(22) انظر E/2022/13، الفقرات 16-19.

(23) www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-01-17/secretary-generals-remarks-the-world-economic-forum-delivered

(24) <https://cdn.unrisd.org/assets/research/programme-areas/prospectus/ae4t-a5-prospectus-unrisd-programme.pdf>

في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه. وكانت الوثيقة الختامية عبارة عن ميثاق شعبي، عمل على التأكيد على أن حقوق المحيطات والسماء والأنهار والحيوانات والنباتات والأراضي مترابطة مع حقوق الناس ومسؤولياتهم، وأن احترام النظام الإيكولوجي العالمي وتجديد الطبيعة أمر ضروري لعالم إيكولوجي اجتماعي متوازن لحماية الاستدامة المتبادلة⁽²⁵⁾. وتضمن الميثاق سبيلا للمضي قدما من أجل السلامة الإيكولوجية، يدعو إلى التحول من الاستغلال إلى الاعتراف بحقوق الطبيعة من أجل التعايش المستدام⁽²⁶⁾، وإلى الإصلاح الاقتصادي، الذي يدعو إلى التحول من قياس الاقتصادات بمقياس الربح إلى الرفاه المستدام للمجتمعات⁽²⁷⁾.

90 - ويمثل "تراجع النمو" مجالا آخر من مجالات الاقتصاد الإيكولوجي الذي يدعو بالمثل إلى نوع مختلف من الاقتصاد. وكما أوضح الأستاذ في معهد العلوم والتكنولوجيا البيئية في جامعة برشلونة المستقلة، إسبانيا، جيسون هيكل،

في نهاية المطاف، فإن إعادة حضارتنا إلى داخل حدود الكوكب سيتطلب منا أن نحر أنفسنا من اعتمادنا على النمو الاقتصادي - بدءا من الدول الغنية ... وإن إنهاء النمو لا يعني إغلاق النشاط الاقتصادي - بل يعني ببساطة أنه في العام المقبل لا يمكننا إنتاج واستهلاك أكثر مما فعل هذا العام. وقد يعني ذلك أيضا تقليص بعض القطاعات التي تضر بشكل خاص ببيئتنا والتي لا لزوم لها للازدهار البشري، مثل الإعلان والتتقل والمنتجات التي تستخدم مرة واحدة⁽²⁸⁾.

91 - وتشمل المناقشات البارزة الأخيرة حول تراجع النمو مؤتمرا دوليا حول موضوع "بناء سبل عيش بديلة في أوقات الأزمات البيئية والسياسية"، عقد عبر الإنترنت في الفترة من 5 إلى 8 تموز/يوليه 2021 من قبل شبكات أبحاث تراجع النمو الدولية، والجمعية الدولية للاقتصاد الإيكولوجي، والجمعية الأوروبية للاقتصاد البيئي. وبمناسبة الاحتفال بمرور 50 عاما على صدور إعلان ستوكهولم أيضا، أقرت توصية صادرة عن حوار للقيادة بدعوات عاجلة إلى جميع الجهات الفاعلة للنظر في حدود الكوكب، والحاجة إلى الاعتراف بالسلع العالمية وحمايتها، وإمكانية تراجع النمو.

92 - وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، أنشأت الأطراف لجنة غلاسكو المعنية بالنهج غير السوقية، مما أتاح للأطراف فرصا للتعاون غير القائم على السوق لتنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف في مساهماتها المحددة وطنيا. وهي تستجيب للمادة 6-8 من اتفاق باريس التي تسلّم بأهمية النهج غير السوقية في التعاون الدولي بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في مجموعة متنوعة من الميادين. وفي الدورة السادسة والخمسين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، المعقودة في بون، ألمانيا، في الفترة من 6 إلى 16 حزيران/يونيه، اعتمد برنامج عمل، وسيستمر العمل فيما يتعلق بتنفيذه في السنوات القادمة⁽²⁹⁾.

93 - وأقر تقرير تقييمي عن القيم المتنوعة للطبيعة وتقييمها اعتمده المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعنى بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي عقد في بون في الفترة من 3 إلى

(25) <https://newecosocialworld.com/the-peoples-charter-for-an-eco-social-world/>

(26) المرجع نفسه.

(27) المرجع نفسه.

(28) Jason Hickel, "Why growth can't be green", Foreign Policy, 12 September 2018

(29) <https://unfccc.int/sites/default/files/resource/DT.SBSTA56.i14.2.pdf>

9 تموز/يوليه بأن التركيز السائد على دعم الأرباح القصيرة الأجل والنمو الاقتصادي يعتمد عادة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، متجاهلاً إلى حد كبير القيم غير السوقية المرتبطة بمساهمات الطبيعة لفائدة البشر.

94 - وليس هناك شك في أن الاقتصاد المتمحور حول الأرض يجب معالجته بشجاعة واقتناع مع استمرار تزايد العديد من الضغوطات على صحة الكوكب. وكما أوضحت السيدة راوورث: "بمجرد أن نقبل التعقيد المتأصل في الاقتصاد، يمكننا تشكيل ديناميكياته المتطورة باستمرار من خلال الإشراف الذكي. وهذا يفتح الباب أمام إمكانية تحويل الاقتصادات التنكسية والمسببة للخلافات اليوم إلى اقتصادات توزيعية ومتجددة بحكم تصميمها. وهذا يدعونا إلى التغلب على إيماننا على النمو والاستهلاك، وخلق اقتصادات تمكننا من الازدهار، سواء نمت أم لا،⁽³⁰⁾.

سادسا - خاتمة

95 - تشير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية إلى أوقات أصعب في المستقبل، إلى جانب العواقب المناخية للنشاط البشري المنشأ، مثل موجات الحر والفيضانات، وندرة الأغذية، والنزاعات، ونزوح البشر، من بين العديد من عوامل الإجهاد الأخرى التي تعاني منها البلدان. والآن، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى أن نجتمع معا كمجتمع وأن نقبل كوننا أعضاء في مجتمع أرضي واحد. وربما ننظر في يوم من الأيام إلى الوراء في العلاقات الاستغلالية الحالية بين الإنسان والطبيعة بنفس الشعور بالاشمئزاز الذي يشعر به معظم الناس اليوم حيال التاريخ الوحشي للعبودية والاستعمار⁽³¹⁾.

96 - وقد دعا رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى إنشاء مجموعة من أصدقاء الانسجام مع الطبيعة، ودعا نائب الرئيس الأمم المتحدة إلى عقد جمعية معنية بالأرض على وجه السرعة⁽³²⁾. وتقود المكسيك البرلمان الدولي من أجل أمننا الأرض، في حين أطلقت الهند حركة عالمية تدعى "أسلوب حياة من أجل البيئة". وشكلت آيسلندا ونيوزيلندا وفنلندا واسكتلندا وويلز تحالف اقتصاد الرفاه. وقد اعترف عدد متزايد من الدول والمؤسسات بالطبيعة باعتبارها شخصا ذا حقوق، وهي تعتمد الاقتصاد الإيكولوجي من أجل مستقبل مستدام ومنصف ومزدهر للجميع. وتبين هذه الأمثلة وغيرها من الأمثلة التي يتناولها هذا التقرير أن هناك أشخاصا ومؤسسات لديهم الخبرة اللازمة للمشاركة في خلق مستقبل متجدد وسرد جديد محوره الأرض، وأن العديد من الدول الأعضاء قد أبدت التزاما بالقيام بذلك.

97 - ولفترة طويلة جدا، كانت الطبيعة مشظاة ومجزأة ومستغلة. ولقد حان الوقت لتصحيح هذا الخطأ التاريخي والاعتراف بالطبيعة كأساس للتاريخ البشري، بدلا من التصرف في ظل الوهم المتمثل في أن المجتمعات موجودة في انفصال عن العالم الطبيعي. وفي القانون والاقتصاد، على النحو المبين في هذا التقرير، هناك نهج ناشئة تبعث على الأمل محورها الأرض وسرد جديد لأمننا الأرض، ولكن الضغوطات التي تؤثر على صحة ورفاه الكوكب والبشر تتطلب مزيدا من الاهتمام والعمل.

Kate Raworth, *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st-Century Economist* (n.p., (30) Cornerstone Digital, 2017)

www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0921800921000963 (31)

www.comunicacion.gob.bo/?q=20210604/32696 (32)

98 - وإن إلحاح الحالة يقود إلى تغيير في الوتيرة. ويجري قطع الالتزامات وإجراء المحادثات في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالعيش في انسجام مع الطبيعة، وقد حان الوقت لكي تجمع الأمم المتحدة تلك الأصوات والمبادرات معا في مكان واحد وتجعل أمنا الأرض تحتل مركز الصدارة. وتقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تيسر مزيدا من التعاون العالمي بين الأوساط الأكاديمية، والمدارس، والطلاب، والعلماء، والباحثين، والمنظمات، والتحالفات، والحركات، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمنظمات الدينية، والأفراد، الذين يقومون بالفعل بتحويل القانون والاقتصاد لتوفير الرفاه لجميع البشر وغير البشر على هذا الكوكب.